

النفط السوري يسيل لعاب واشنطن.. من يصدق ذلك؟

روسيا وإيران تفرضان على الولايات المتحدة تواجدا عسكريا دائما في سوريا



العين ليست على حقول النفط بل على طهران وموسكو

في سوريا، والذي يخدم أهدافا من بينها منع إيران من إنشاء خط تواصل بري عبر الأراضي العراقية، وصولا إلى سواحل المتوسط في سوريا ولبنان، لحزامها من خط الإمداد للمجموعات المسلحة المرتبطة بها، والتي يمكن أن تشكل تهديدا لحلفاء واشنطن في المنطقة. ويشكل التواجد العسكري بديلا احتياطيا عن قاعدة أنجريك التركية ذات الأهمية، في حال تعمقت الخلافات بين واشنطن وتركيا. ويخفف من عواقب فقدان الولايات المتحدة البعض من مكاسبها في العراق. أما الهدف الأهم، فهو مواجهة النفوذ الروسي، الذي أصبح متواجدا بشكل دائم على شواطئ البحر المتوسط، في القاعدة البحرية في محافظة طرطوس، وخلق حالة من التوازن العسكري في الأجواء السورية، بعد إقامة روسيا قاعدة جوية لها في محافظة اللاذقية على الساحل السوري.

لا توجد دراسات علمية دقيقة ومستقلة حول ما تملكه سوريا من موارد طاقة، إلا أن موقع "أويل برايسز" المختص في أخبار النفط والطاقة، ومقره بريطانيا، ذكر مؤخرا أن إجمالي الاحتياطي النفطي في سوريا يقدر بنحو 2.5 مليار برميل، وهي كمية ضئيلة جدا مقارنة باحتياطي المملكة العربية السعودية، الذي يبلغ نحو 268 مليار برميل، أكثر من 100 ضعف احتياطي سوريا. وحسب صندوق النقد الدولي، كان إنتاج النفط السوري يقدر بنحو 380 ألف برميل يوميا، قبل اندلاع القتال، ليتراجع إلى 40 ألفا فقط منذ عام 2011. لا بد من إجراء هذه الحسابات، لتقول إن مبلغا مثل هذا، حتى في حال حصلت عليه الولايات المتحدة كاملا، هو مبلغ ضئيل لا يغطي نسبة بسيطة من كلفة التواجد الأمريكي في سوريا. لطالما بدأ الرئيس الأمريكي صريحا بالأشياء التي يريد الحصول عليها، وتشهد على ذلك تصريحاته شديدة الوضوح، التي تطالب الدول بالدفع مقابل الحماية. إلا أن ولعه بالنفط السوري أريد به التنمية عن الأسباب الحقيقية لعزم الولايات المتحدة التواجد العسكري الدائم

محيط حقول النفط نحو 500 جندي، إلى جانب قوات في منطقة التنف. وتسعى بعض القيادات الأمريكية في مراكز القرار لإقناع الرئيس بزيادة نوعية في عدد القوات المتواجدة في سوريا إلى نحو 50 ألف جندي، على أن تكون البداية بعشرة آلاف جندي، لكن أواسط البيت الأبيض تبدو مترددة حتى الآن في الموافقة على الاقتراح. ويشكك دانييل دافيز في تقريره بزيادة حماية النفط السوري قائلا "حتى وإن كان هناك أساس قانوني لحماية حقول النفط، إلا أن كمية النفط الموجودة في تلك الحقول تعتبر ضئيلة، ولا تمثل أي مكسب استراتيجي لبلادنا، مقابل المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها الجنود. لم يعد لنا أي شيء نكسبه في سوريا بل يوجد الكثير لنخسره". دعونا نجيب على سؤال، هل ما تملكه سوريا من نفط يستحق أن يسيل لعاب واشنطن؟

بدا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حاسما في إعلان سحب الجنود الأميركيين من سوريا. لكن بعد ذلك أعقبت مجموعة من القرارات التي قلصت من هذا الحسم، وإن لم يعلن ترامب صراحة عن التراجع إلا أنه في كل مرة كان يقدم حجة تبرر بقائهم في سوريا مرة من أجل مواصلة الحرب ضد تنظيم داعش ومرة من أجل حماية النفط السوري.

بدا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حاسما في إعلان سحب الجنود الأميركيين من سوريا. لكن بعد ذلك أعقبت مجموعة من القرارات التي قلصت من هذا الحسم، وإن لم يعلن ترامب صراحة عن التراجع إلا أنه في كل مرة كان يقدم حجة تبرر بقائهم في سوريا مرة من أجل مواصلة الحرب ضد تنظيم داعش ومرة من أجل حماية النفط السوري.

كبار في إدارته لإقناعه بضرورة التراجع عن قراره.

أول قرار بالانسحاب أعلنه في مارس العام الماضي، وتراجع عنه بعد شهر بضغط من وزير الدفاع آنذاك، جيم ماتيس. إلا أن العلاقة ساءت بين الرئيس ووزير دفاعه في نهاية عام 2018، ليعلن ترامب مرة ثانية عن سحب قواته من سوريا، وهو ما دفع ماتيس إلى الاستقالة. رغم غياب ماتيس، لم ينفذ ترامب قرار الانسحاب، مدعنا لضغوط من مسؤولين آخرين على رأسهم مستشار الأمن السابق، جون بولتون.

وتكشف تقرير كتبه المقدم الأمريكي المقاعد دانييل دافيز، ونشرته مجلة (ناسيونال إنترست) أن صبر ترامب نفذ بعد إقالة بولتون؛ خاصة إثر مكالمات هاتفية مثيرة للجدل مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 6 أكتوبر. يومها أعلن البيت الأبيض أن القوات الأمريكية لن تتورط في العملية العسكرية التي ستقوم بها القوات التركية في شمال سوريا وستسحب من مواقعها.

للمرة الثالثة تعرض ترامب لضغوط من الكونغرس، الذي أصدر قرارا بالانكسار بدين خطته، ونجح السناتور نديسي جراهام والجنرال جاك كين في إقناع الرئيس بإبقاء القوات الأمريكية في سوريا لحماية حقول النفط. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أعلنت أن الولايات المتحدة ستستصدي لأي محاولة لانتزاع السيطرة على حقول النفط السورية باستخدام "القوة الساحقة". رغم ذلك، هناك من يرى أن بقاء القوات الأمريكية في سوريا لم يعد له داع، وأن مهمة حماية حقول النفط السورية تتعارض مع القانون الدولي، خاصة وأن الكونغرس لم يصدر أي قرار يجيز القيام بمزيد من العمليات العسكرية هناك. ويبلغ العدد الإجمالي للقوات الأمريكية التي ستتواجد في سوريا ما يقرب من 1000 عسكري، 250 منها ستبقى في محافظة دير الزور شرق سوريا، فيما سيبلغ عدد العسكريين الأميركيين في

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

تفوق تكاليف القيادة الأمريكية للعالم بكثير الفوائد المتأتية منها. هذا ما حاول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، رجل الأعمال الذي رفع شعار "أميركا أولا"، تسويقه. يرى ترامب أنه من الأفضل إنفاق تلك الأموال داخل الولايات المتحدة، وليس خارجها، على الأقل إرضاء للخبراء.

ما من شك أن ميزانية الدفاع الأمريكية البالغة 700 مليار دولار سنويا، هي مبلغ كبير، خاصة إذا أضفنا لها ما تنفقه واشنطن على الأمن القومي والمساعدات الخارجية والدبلوماسية والحفاظ على الترسانة النووية والتي تتبلغ 800 مليار دولار.

المقدم الأميركي المتقاعد
دانييل دافيز يقول إن
كمية النفط في سوريا لا
تمثل أي مكسب لبلادنا،
مقابل المخاطر الكبيرة
التي يتعرض لها الجنود

قد تبدو مثل تلك الحجج مقنعة بالنسبة للناخب الأميركي؛ لماذا نخاطر بأرواح جنودنا وننفق أموالا نحن في أشد الحاجة لإنفاقها على الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، في أماكن تبعد عن شواطئنا آلاف الأميال؟ أما بالنسبة للمسؤولين وخبراء الأمن القومي، فإن الحجج التي سورها الرئيس الأميركي مشللة وساذجة للغاية. دفع إرضاء الناخبين ترامب إلى الإعلان عن عزمه سحب القوات الأمريكية من سوريا ثلاث مرات، خلال الـ18 شهرا الماضية. وفي كل مرة يتدخل مسؤولون

الجدل يتجدد حول العلاقة الغامضة بين باريس وطرابلس في عهد ساركوزي

الرئيس الفرنسي الأسبق يفشل في دفن أسرار المبالغ الضخمة التي قبضها من القذافي

الدين وأن أموال الشركة ليست لبيبة على الإطلاق". وما زال القضاء الفرنسي يحقق في هذه القضية منذ 6 سنوات. وقد تقدمت هذه القضية بمجموعة من القرائن التي تجعلها صالحة لاتهام ساركوزي بأنه استخدم تمويلا اجنبيا في عام 2007 وأن هذا التمويل مصدره نظام القذافي. وكان زياد تقي الدين قد أقر بأنه كان وسيطا بين فرنسا وبيبي لتسهيل عقود تم إبرامها بين الطرفين. وادعى في نوفمبر 2016 أنه سلم ما بين نهاية عام 2006 وبداية 2007 مبلغ 5 ملايين يورو لساركوزي، وكان في حينها وزيرا للداخلية، بحضور مدير مكتبه كلود غيان. ومع ذلك خلت اتهامات تقي الدين من أي أدلة حسية حول هذه المزاعم، إلا أن القضاء استند في اتهاماته لساركوزي على تحويلات وأنشطة مصرفية مشبوهة أثارت شكوك المحققين.

ووجه القضاء 8 اتهامات إلى ساركوزي في 21 مارس 2018 مرتبطة بـ"الفساد والتمويل غير القانوني للحملة الانتخابية وإخفاء أموال العائلة الليبية". ويقوم جهاز ساركوزي القانوني بنقض هذه الاتهامات وتفنيدتها وتقديم الأدلة على بطلانها، على أن ينظر القضاء في هذه الدفوع في 19 مارس المقبل أمام محكمة الاستئناف في باريس. ومثل غوبرت أمام المحكمة الجنائية في باريس الإثنين بتهمة "التهرب الضريبي" و"غسل الأموال والاحتيال الضريبي".

الفرنسية إن تيري غوبرت وزياد تقي الدين لم يجيبا على أسئلة الصحافيين حول هذا الكشف الجديد، إلا أن موقع "ميديا بارت" نقل عن غوبرت قوله إن "شركة روسفيلد ليست مملوكة لتقي

الدين على تلقي ساركوزي أموالا ليبية لتمويل حملته الانتخابية عام 2007 من خلال حسابات وسيطة لمقربين منه".

ساركوزي تلقى أموالا ليبية لتمويل حملته الانتخابية عام 2007 من خلال حسابات وسيطة لمقربين منه

الفرنسية إن تيري غوبرت وزياد تقي الدين لم يجيبا على أسئلة الصحافيين حول هذا الكشف الجديد، إلا أن موقع "ميديا بارت" نقل عن غوبرت قوله إن "شركة روسفيلد ليست مملوكة لتقي الدين على تلقي ساركوزي أموالا ليبية لتمويل حملته الانتخابية عام 2007 من خلال حسابات وسيطة لمقربين منه".

الدين على تلقي ساركوزي أموالا ليبية لتمويل حملته الانتخابية عام 2007 من خلال حسابات وسيطة استلمها مقربون من الرئيس الفرنسي الأسبق. وكان ساركوزي قد قال في مارس 2018 إن مزاعم تلقيه أموالا لتمويل حملته الانتخابية من الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي جعلت حياته "جحيمًا". ونقل الصحف الفرنسية أنه قال للقضاة الذين يباشرون التحقيق معه "إنني منهم دون أي دليل مادي".

وجه القضاء الفرنسي آنذاك اتهامات إلى ساركوزي بشأن قضية تمويل لبني لحملته الانتخابية، وتعلق التهم التي يحقق بها معه بـ"التمويل غير القانوني لحملته الانتخابية" و"إخفاء أموال عامة ليبية" و"الفساد المصنوع".

وأفرد عن ساركوزي حينها بعد التوقيف الاحتياطي الذي استمر 26 ساعة وإخضاعه ليومين من الاستجواب بشأن تمويل حملته الانتخابية الرئاسية عام 2007. وتقول تحقيقات "ميديا بارت" إنه ثبت أن كافة تحويلات شركة روسفيلد كانت ترد من نظام القذافي، وأنها وصلت إلى 6 ملايين يورو في عام 2006. وأوضح التحقيق أن 3 ملايين وصلت في يناير، أي قبل أيام قليلة من التحول الذي ذكره الموقع، الأحد، وأن تحويلا آخر جرى في مايو وتحويلين آخرين في نوفمبر. وقالت وسائل الإعلام

ساركوزي في 2007 "بخمسين مليون يورو". وقد ادعى ساركوزي على "ميديا بارت"، متهما إياه بتقديم وثائق مزورة، إلا أنه بعد ثلاث سنوات ونصف السنة من التحقيقات القضائية رد القضاء شكوى ساركوزي عام 2016، مؤكدا أن الوثيقة ليست مزورة وأن ما يملكه القضاء من معلومات يؤكد أن القضية صحيحة. وأعدت تقارير حيثيات الحماس الفرنسي لإسقاط القذافي في عهد ساركوزي، إلى رغبة الأخير في دفن فضائح حول علاقة ملتبسة مع القذافي والتغطية على ملفات فساد كان من شأنها الإطاحة بساركوزي وحظوظه في التجديد لنفسه في الانتخابات الرئاسية عام 2012. وساهمت الأسئلة حول طبيعة ما

جمع ساركوزي بالقذافي في فشله في تلك الانتخابات أمام منافسه الاشتراكي فرنسوا هولاند، إلا أن خروج ساركوزي من الحكم واعتزاله مؤقتا للعمل السياسي لم يوقفا التحقيقات التي تولتها أجهزة القضاء والصحافة الفرنسية لإجلاء غموض تلك الحقبة. كشف تحقيق "ميديا بارت" الأخير أن تيري غوبرت، الذي شغل منصب مستشار لنيكولا ساركوزي، حين كان الأخير عمدة بلدة نويي القريبة من باريس، ووزير المالية لاحقا (1993-1995)، تلقى المبلغ المالي، المنوه عنه، في 8 فبراير 2006، على حساب تم فتحه في جزر البهاماس، عن طريق تحويل لشركة روسفيلد المملوكة لرجل الأعمال اللبناني الفرنسي زياد تقي الدين، وأنه قد تم تحويل الأموال في اليوم التالي إلى حساب مجهول. واعتبر المراقبون أن هذا الكشف يعد تحولا في هذه القضية وسيراكم مزيدا من

أحد المقربين من ساركوزي تلقى في عام 2006 تحويلات مالية بلغت قيمتها 440 ألف يورو من نظام القذافي من خلال حساب مصرفي يملكه الوسيط في هذه الصفقة ومهندس العلاقات بين القذافي وساركوزي، رجل الأعمال الفرنسي اللبناني زياد تقي الدين. وكان "ميديا بارت" الشهير بتحقيقاته الاستقصائية كشف في 28 أبريل عام 2013 عن هذه القضية من خلال نشر مذكرة لبيبة رسمية تتحدث عن تفاهات جرت بين النظام الليبي بقيادة القذافي وساركوزي لتمويل حملته للانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو 2007.

في هذه المذكرة، التي تعود إلى تاريخ 10 ديسمبر 2006 والموجهة إلى بشير صالح، المدير السابق لمكتب القذافي ومدير محطة ليبيا أفريقيا الاستثمارية، يؤكد موسى كوسا، المدير السابق للمخابرات الليبية، أن نظام القذافي قبل تمويل حملة

فرنسا تسلط الضوء على ملف فساد يرتبط بتلقي مقربين من الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي أموالا مصدرها ليبيا في عهد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، ويعدد طرح الأسئلة حول حقيقة التدخل الفرنسي، الدولي، في ليبيا في 2011، والذي انتهى بمقتل القذافي. كانت باريس قادت حملة عسكرية دولية شاركت فيها بريطانيا والولايات المتحدة ضد قوات تابعة لنظام القذافي، كما أن قاذفات فرنسية بدأت بقصف أرتال للقوات الليبية كانت متجهة إلى مدينة بنغازي (مارس 2011) قبل صدور قرار عن مجلس الأمن رقم 1973 والداعي إلى فرض وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وقد أثار الأمر أسئلة حول عجالة فرنسا للتدخل قبل أن تحظى بغطاء دولي شرعي. ونشر موقع "ميديا بارت" الفرنسي الاستقصائي، الأحد، تحقيقا قال فيه إن



معمر القذافي تبرع بمبلغ 50 مليون يورو لدعم حملة ساركوزي الرئاسية